



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

نداء عاجل إلى الأمم المتحدة حول واقعة اختفاء الصحفي الفلسطيني احمد الأسطل في تركيا

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

موجه لعناية كل من:

- رئيس الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري: لوسيانو هازان
- المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير: ايرين خان
- المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان: ماري لولر.
- رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، لي تومي،
- المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونيلس ميلزر

عن: دولة تركيا

بشأن: اختفاء الصحفي الفلسطيني أحمد الأسطل

التاريخ: أكتوبر 2020

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

PO Box : 490 El Maadi | **ص.ب :** 490 المعادي | القاهرة - شقة 41 - الدور الرابع - ح المعادي - المطبعة - ح المعادي - 148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة

Website: www.maatpeace.org | **E-mail :** maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | **Telefax.** 00 (20) (2) 25344707 | **Mob.** +201226521170

خلال خضوع الملف الحقوقي التركي للمراجعة أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، للمرة الثالثة وذلك في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتي تمت خلال شهر يناير 2020 تجاهلت الحكومة التركية الرد على عشرات التقارير الأممية والحقوقية التي تؤكد تفشي ظاهرة الاختفاء القسري، والتي تخطت حاجز الـ 940 حالة اختفاء قسري وفقا للتقارير الحقوقية¹. فهذا النمط المتكرر من التنكيل الممارس من قبل السلطات التركية ضد المعارضين والنشطاء الحقوقيين لم يبق حصريا على المواطنين الاتراك فقط، بل تخطي ذلك وأصبح يشمل المواطنين الأجانب المقيمين على الأراضي التركية.

ففي 21 سبتمبر 2020، اختفي الصحفي الفلسطيني احمد محمود عايش الأسطل المقيم في تركيا منذ 7 أعوام، حيث تم اختطافه من أحدي شوارع إسطنبول، أثناء بحثه عن منزل جديد، وذلك وفقا لحسام الأسطل شقيق الصحفي المختطف، والذي أكد اقتحام منزل شقيقه من قبل مجهولين أثناء غيابه عن المنزل هو وأسرته قبل واقعة الاختطاف بأسبوعين، حيث تم سرقة الحاسوب الشخصي وبعض الأوراق والملفات الخاصة بعمله.

وأحمد الأسطل هو صحفي فلسطيني كان يعمل في دولة الامارات لمدة عشر سنوات، ثم ترك الامارات قبل سبع سنوات للعمل في تركيا، حيث عمل في وكالة الأناضول وعدد من المؤسسات الصحفية التركية كمحرر صحفي وكاتب لمقالات الرأي. وقد حملت عائلة الاسطل السلطات التركية مسؤولية حماية ابنهم، مطالبين بالكشف عن مكانه وسبب اختفائه. خاصة في ظل تكرار هذا النمط من حوادث الاختفاء في تركيا، وإحجام السلطات وتقايسهم عن التحقيق في هذه الحوادث.

وتؤكد مؤسسة ماعت أن عدم انضمام تركيا إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لن يعفيها من المسؤولية والمحاسبة على تلك الجرائم، خاصة وأن ظاهرة الاختفاء القسري في تركيا ليست عارضة أو فردية، وإنما ممارسات ممنهجة ضد كل من يخالف أو ينتقد سياسات الحكومة التركية، كما أن المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمصدق عليه من قبل دولة تركيا تنص على أن لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه. كما يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

كما تنص الفقرة الأولى والثانية من المادة الخامسة من الإعلان العالمي المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والذي تم اعتماده بموجب قرار الجمعية العامة للأمم رقم 40/144 في

¹ Enforced Disappearances in Turkey . Advocates of Silenced Turkey . SEPTEMBER 3, 2019. <https://bit.ly/3IEugih>

ديسمبر 1985، على أن يتمتع الأجانب، بموجب القانون المحلي ورهنا بمراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة للدولة التي يوجدون فيها، بالحق في الحياة والأمن الشخصي، ولا يتعرض أي أجنبي للاعتقال أو الاحتجاز علي نحو تعسفي، ولا يحرم أي أجنبي من حريته إلا بناء علي الأسباب المحددة في القانون ووفقا للإجراءات الواردة فيه، وكذلك التمتع بالحق في الحماية من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية أو العائلة أو السكن أو المراسلات.

ومن ثم؛ تعرب مؤسسة ماعت في هذا الصدد عن قلقها البالغ بشأن مصير "الأسطل" وسلامته الشخصية، وتطالب السلطات التركية بضرورة تعجيل الإفصاح عن مكانه وإجلاء مصيره فوراً، وضمان حقوقه الكاملة. محملين السلطات التركية المسؤولية الكاملة إذا حدث له أي مكروه، كما تناشد المؤسسة الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري، وكذلك الفريق العامل المعنى بحالات الاحتجاز التعسفي بضرورة طلب زيارة إلى دولة تركيا؛ للاطلاع على وقائع المختفين قسرياً والمحتجزين تعسفياً، وجعل نتائج التحقيقات عامة، وضرورة التحرك السريع من أجل الكشف عن مصير المختفين قسرياً والمحتجزين وتعويضهم مستنديين على الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص في قرارها 47/133 المؤرخ 18 ديسمبر 1992 بوصفه مجموعة مبادئ واجبة التطبيق على جميع الدول.